

سبل تفعيل دور المواطن في الوظيفة الأمنية
بقلم : الدكتور جمال رواب
أستاذ محاضر قسم "أ"
رئيس فريق بحث بمخبر نظام الحالة المدنية
جامعة الجبالي بونعامة / خميس مليانة

الملخص :

لازال البعض مجتمعاتنا يأخذ فكرة خاطئة عن بعض المؤسسات الأمنية - وخاصة الشرطة - على أنها أداة قمع وترهيب للمجتمع، و أصبحت هذه الفكرة تتوارثها الأجيال، فتسببت بشكل كبير في توسيع الهوة و تعميقها بين أفراد المجتمع ومختلف المؤسسات الأمنية و على رأسها مؤسسة الشرطة

لذلك فإن كان جوهر الوظيفة الأمنية للشرطة المتمثل في خدمة المواطن و أمنه ، فإنه ينبغي أيضا أن ينصب على الشعور بالمسؤولية والوعي بأهمية دور هذا المواطن في استقرار المجتمع ، و دوره الكبير في دعم ومساندة جهود رجال الأمن للوقوف جنبا إلى جنب فداء لهذا الوطن و عليه فإن قمة نجاح هذا التعاون تكون حين تسترجع الثقة بين رجال الشرطة و المواطن و كذلك توحد المفاهيم، وتمكين الجميع من التواصل. وفق آليات و سبل معينة.

Résumé

Certains de nos communautés ont toujours une mauvaise idée de certaines institutions de sécurité - en particulier la police - comme un outil de répression et d'intimidation de la société, cette idée est devenu un hérite de génération en génération, ce qui a élargie sensiblement et approfondi l'écart entre les membres de la communauté et les différentes institutions de sécurité, principalement l'institution policière.

par conséquent, si la fonction sécuritaire principale de la police est être au service du citoyen et de sa sécurité, elle devrait également être sur le sens de la responsabilité et la prise de conscience de l'importance du rôle du citoyen dans la stabilité de

la société, et son grand rôle dans le soutien des efforts déployés par les agents de sécurité de se tenir ensemble pour l'intérêt de ce pays et, par conséquent le sommet de la réussite de cette coopération sera atteinte lorsque la confiance entre la police et les citoyens sera récupérée, ainsi que les concepts unissent, en permettant a tout le monde de se communiquer selon des mécanismes et des façons bien déterminés.

مقدمة

تعتبر نعمة الأمن من النعم الكثير التي أنعم بها المولى عز و جل علينا، فالحياة لا تنهأ بغير أمن ، والحضارة لا تزدهر بغير أمن ، فإذا ساد الأمن قلت الأزمات و القلاقل، فتهدأ القلوب وتطمئن النفوس وتنصرف إلى العمل المثمر والانتاج المبدع فتتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتالي يعتبر الأمن حاجة أساسية للأفراد ،كما هو ضرورة من ضرورات بناء و تطور المجتمعات و صمام أمان لبقائها، و مرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة ، فلا أمن بلا استقرار و لا حضارة بلا أمن ، و لا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي و الحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة و الاستقرار .

فالإنسان يستشعر منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية و لا يهدأ باله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان ، وعليه فحفاظاً على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة كان لزاما على جميع المجتمعات بذل كل الجهود للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها تجاه مواطنيها لتحقيق لهم أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار من خلال إيجاد المؤسسات الأمنية و على رأسها مؤسسة الشرطة التي تحرص على رعاية احترام قواعد السلوك العام ، و العمل على عدم الخروج عنها، حتى أصبحت اليوم تشكل بحق عماد سلطة المجتمع ، لأنه مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للمجتمعات فمن المسلم به أنها كانت و لازالت تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بوظائفها و واجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن و الاستقرار داخل هذا المجتمع .

لكن أمام تزايد عدد السكان و تعقد الحياة الاجتماعية ، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات الثقافية داخليا وخارجيا ،

أصبح جهاز الشرطة بحاجة إلى دعم اجتماعي يساند أعمالها ووظيفتها لتستطيع أداء مهامها لمكافحة الجريمة والحفاظ على أمن الفرد والمجتمع. هذا الدعم الاجتماعي الذي تحتاجه أجهزة الشرطة يندرج تحت مفهوم الشرطة المجتمعية والذي أثبت عالمياً كفاءته في الحد من انتشار الجريمة على المستوى العالمي [1] .

ولأهمية نشر هذا المفهوم بالطرق العلمية ارتأيت من خلال هذه الدراسة وضع تصور يتم بموجبه دعم التعاون والتنسيق بين الأجهزة الشرطية وأفراد المجتمع لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية من أجل وطن بلا جريمة. تتمحور هذه الدراسة الموجزة حول ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتشار الجريمة بكافة أنواعها وأساليبها ، والتي أصبحت تمثل كابوساً حقيقياً تعيشه المجتمعات ، ومن المعروف تاريخياً انه تم إنشاء أجهزة الأمنية وعلى رأسها جهاز الشرطة للقيام بمهام أساسها منع الجريمة من خلال الوقاية من ارتكابها والمحافظة على الأمن العام وحماية الأفراد والمجتمع وصيانة الأمن العام والسكينة العمومية أو ردعها من خلال القبض على المجرمين والمخالفين لأنظمة الدولة و تقديمهم للجهات القضائية لينالوا جزاءهم .

ولكن الملاحظ انه مع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع المدن وارتفاع نسبة الكثافة السكانية أصبحت الشرطة أمام تحديات عصرية تجعل من الصعب عليها القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بدرجة عالية من الدقة والكفاءة دون تعاون المواطنين مع ما تقوم به الشرطة من مهام ومسئوليات في مكافحة الجريمة .

من هذا المنطلق تكمن مشكلة الدراسة وهي أن عدم وجود تعاون بين أجهزة الشرطة والمواطنين يجعل من الصعب منع الجريمة ومكافحتها بنسبة عالية وبجودة شاملة تحقق طموحات الفرد والمجتمع .

كما تكمن مشكلة الدراسة في أن بعض المواطنين ينظرون إلى الشرطة بانها المسؤولة فقط عن مكافحة الجريمة لذلك يحجمون عن التعاون معها خاصة أولئك الذين يشعرون بان مصالحهم الشخصية تتعارض مع ما تقوم به الشرطة من مهام .

ومن جانب آخر فإن الأسلوب السلبي لتعامل بعض رجال الشرطة مع المواطنين يولد نوعاً من الجفاء وعدم التعاون مع أجهزة الشرطة .

ولذا إذا ما استمرت النظرة السلبية من أفراد المجتمع لرجال الشرطة مع ما يقابلها من تعامل من قبل رجال الشرطة فإن هذا الاتجاه سيزيد حتما الأمور تعقيداً .

ولأن مشكلة عدم التعاون والتنسيق بين الطرفين (المواطن من جهة و رجال الامن من جهة أخرى) لازالت قائمة إلى يومنا هذا - رغم تضائل حدتها - ، لذا فإن هذه الدراسة ترمي إلى وضع تصور عام ومقترح مبني على حقائق علمية و واقعية و أسس منطقية لدعم آليات التعاون والتنسيق بين الأجهزة الامنية بمختلف تشكيلاتها و اختصاصاتها و على رأسها جهاز الشرطة و أفراد المجتمع لنشر الأمن و الطمأنينة .

إذ من المعروف أن أجهزة الشرطة هي المسئولة الرسمية عن استتباب الأمن ومنع ومكافحة الجريمة ، ولكن بالرغم من أن الشرطة تقوم بواجباتها حسب اللوائح والتنظيمات، إلا أنها من الصعب عليها منع الجريمة ومكافحتها بطريقة فاعلة بدون مساعدة وتعاون المواطنين .

فوجود تعاون وعلاقة قوية بين رجال الشرطة والمواطنين يؤدي ذلك إلى مزيد من النجاحات والانجازات في منع ومكافحة الجريمة ، بينما يؤدي عدم التعاون والتنسيق إلى عدم الدقة والسرعة في اكتشاف الجريمة والقبض على المجرمين الأمر الذي يؤدي إلى رفع حدة القلق والاضطراب والشعور بعدم الأمن لدى المواطنين ولذا فإن أهمية الدراسة تكمن في الآتي :

- تسهم الدراسة في توضيح كيفية تعامل رجال الشرطة مع المواطنين للاستفادة منها في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

- كما تسهم الدراسة في تقديم نموذج تربوي تستفيد منه المدارس والكلليات والجامعات في بناء المناهج لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

- كما تسهم الدراسة في مساعدة الأسر على كيفية تنشئة الأبناء وفق مفهوم التعاون مع رجال الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .

تساؤلات الدراسة :

- ما هو واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع ؟
- ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الشرطة لتوثيق علاقتها مع أفراد المجتمع لتضمن تعاونه معها في مكافحة الجريمة ؟

بمعنى آخر ، ما هي الآليات التي من خلالها يمكن إشراك أفراد المجتمع في الوظيفة الأمنية إلى جانب أجهزة الشرطة؟
أي كيف يمكن استعادة عامل الثقة بين الشرطة و المواطن ، و تحقيق التواصل الفعال والبناء بينهما خدمة للأمن و الاستقرار ؟
تهدف الدراسة إلى الآتي :

- توضيح دور الشرطة في تحقيق أمن الفرد والمجتمع .
 - التعرف على واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع .
 - توضيح أهمية المشاركة المجتمعية في استتباب أمن الفرد والمجتمع .
 - وضع تصور للدور الذي ينبغي أن تقوم به الشرطة لتوثيق العلاقة مع أفراد المجتمع لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية .
- و بما أن أفراد المجتمع ومؤسساته هم من تقع عليهم مسؤولية المشاركة مع المؤسسات الأمنية، فإنه من الواجب عليهم دعم أمن المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة كما يعتبر واجباً حتمياً عليهم أقره الدين وكافة النظم والأعراف ، و في المقابل لا بد أن تخرج المؤسسات الأمنية عموماً و الشرطة على وجه الخصوص عن نطاقها التقليدي والانخراط مع المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب هذا الجهاز الأمني حب وتقدير كافة أفراد المجتمع.

1. طبيعة مهام رجال الشرطة ، و نظرة أفراد المجتمع لهم

إن للمؤسسات الأمنية عموماً و مؤسسة الشرطة على وجه الخصوص و وظائف متعددة و كثيرة في المجتمع، فمنها ما هي وظائف أمنية ، و منها الإدارية و أخرى وظائف اجتماعية، مع بقاء الوظائف أو الواجبات الأمنية التقليدية هي الأساس كونها محددة بمقتضى أنظمة و لوائح قانونية و إدارية، و الشرطة في سياق ممارستها لمهامها تركت انطباعاً عاماً على مر الزمن لدى أفراد المجتمع وصف بالسلبي الأمر الذي جعل قيادات الأجهزة الشرطية تعيد النظر في السياسة الأمنية و اقتناعهم بضرورة إشراك كافة أفراد المجتمع كسبيل وحيد للقضاء على الجريمة و تحقيق الأمن و الاستقرار

1.1. طبيعة مهام رجال الشرطة:

يعدّ الأمن على النفس والمال مما قد يتلفهما من عوامل طبيعية وبشرية هو جماع النعم كلها ، فإذا زال الخوف حلت معه السعادة والأمن والعافية

، وأظهر العوامل المهدّدة للنفس والمال والمنتجة لبذور الخوف والشقاء : الجريمة بكل أشكالها وأنواعها ، ومن أجل هذا كانت مكافحة الجريمة والوقاية منها جسر المرور إلى ربوع نعمة الأمن[2] .

المعلوم أن مكافحة الجريمة و الوقاية منها هي مهمة الأجهزة القضائية و الأجهزة الأمنية و على رأسها جهاز الشرطة هذا الأخير كسلطة هو حقّ الدولة في أن تفرض قيودا تحدّ بها من حرية الأفراد بقصد حماية النظام العام[3] ، وهو كوظيفة يتمثل في تنظيم وضبط النظام العام في المجتمع[4] ، وتقليديا تحدّد أهداف النظام العام في ثلاثة مجالات هي[5]:

الأمن العام : ويعني به كلّ ما يُطمئن الناس على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم .

السكينة العامة : ويقصد بها المحافظة على حالة الهدوء والسكينة في الطرقات والأماكن العامة، وكل ما من شأنه أن يعكّر صفو المواطن من ضوضاء وصخب حتى في مسكنه .

الصحة العامة : وهي جميع الإجراءات التي تتّم من أجل الحفاظ على صحة المواطنين ، ووقايتهم من أخطار مختلف الأمراض والأوبئة .

تسعى الدولة الحديثة لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة بواسطة الهيئات الإدارية المختصة التي تقوم بوظيفة الشرطة الإدارية، ومن هذه الهيئات مصالح الشرطة الإدارية التابعة لإدارة الشرطة (الأمن العام) [6].

تقوم إدارة الشرطة - في إطار تنفيذ مهامّها - بوظائف متعدّدة ، تحدّدّها اللوائح والقوانين ، وفي الجزائر مثلاً يحدّد المرسوم التنفيذي 92 - 72 المؤرخ في 31 - 10 - 1992 المهامّ والوظائف الأساسية لإدارة الشرطة[7].

وتنصّ المادة 02 من ذات المرسوم على أن المديرية العامة للأمن الوطني - في إطار اختصاصاتها - تُكَلّف بالمهام التالية :

- السهر على فرض احترام القوانين واللوائح

- ضمان حماية الممتلكات والأشخاص - الوقاية ، وقمع كل أشكال الإخلال بالنظام العام - المساهمة في حماية والدفاع عن المؤسسات الوطنية ، ومكافحة الأنشطة الهدّامة ، وقمع حالات المساس بالاقتصاد الوطني .

- ضمان مراقبة المرور عبر الحدود ، و السهر على فرض احترام القوانين واللوائح المتعلقة بشروط دخول وإقامة الأجانب .
 - الإخطار الدوري للسلطات العمومية بالحالة العامة السائدة في البلاد.
 وتبعا لهذه المهام المتشعبة ، فإن جهاز الشرطة يؤدي ثلاث وظائف رئيسية هي : الوظيفة الإدارية - الوظيفة الاجتماعية - الوظيفة القضائية.

أ - الوظيفة الإدارية

يقوم أفراد إدارة الشرطة بأداء مهامهم بصفتهم رجال السلطة التنفيذية وعمال الشرطة الإدارية، والشرطة الإدارية - بما هو متعارف عليه - هي حق الإدارة في فرض قيود والتزامات على الأفراد ، تحدّها من حريّاتهم بهدف تحقيق الأمن والنظام بصفة عامة ، وتقوم الإدارة بذلك بواسطة مصالحها الإدارية المختلفة (المركزية والمحلية) ، وتلجأ جهات الإدارة في عدة دول إلى جهاز الشرطة للاستعانة به في تنفيذ اللوائح والقوانين ، أما مهام صيانة النظام بالمفهوم الضيق مثل تنظيم المرور والمحافظة على النظام إبان التظاهرات العامة فتؤديها الشرطة مباشرة [8].

ب- الوظيفة الأمنية

تتخصر واجبات الشرطة في المجال القضائي في البحث عن الجرائم و مرتكبيها ، وجمع كافة الأدلة اللازمة للتحقيق والدعوى ، ولا يكون لها الحق في مباشرة أي عمل من أعمال التحقيق أو الاتهام إلا بما تمنحه إياها سلطات التحقيق وسلطة القضاء .
 وتسايير هذه الوظيفة مختلف المراحل التي تمرّ بها الدعوى الجنائية بما يحدّد لها القانون سواء في طور جمع الأدلة أو التحقيق أو حتى الاتهام. وفي مرحلة جمع الاستدلالات تقوم مصالح الشرطة بمهمة البحث عن الجرائم ومن ارتكبتها أو ساهم فيها والتحري فيها وتجميع الأدلة والمعلومات التي تهّم التحقيق ، بما يقتضي من ضباط الشرطة القضائية من واجب تلقي الشكاوى والبلاغات بشأن الجرائم المرتكبة ، والحصول على جميع الإيضاحات الخاصة حول ما يقع من جرائم ، وتحرير مختلف المعاينات الضرورية لتسهيل

إثبات الوقائع التي وصلت إلى علمهم أو أمروا بالتحقيق فيها ، والعمل بكل الوسائل للمحافظة على أدلة الجرائم المرتكبة .
أما في مجال التحقيق في الجرائم فقد خوّلت القوانين لضباط الشرطة القضائية نوعاً من سلطة التصرف في ميادين محدّدة مثل إدارة مسرح الجريمة وتوقيف المشتبه فيهم وسماع أقوالهم وسماع الشهود ، وتفتيش الأشخاص والمساكن ، والتحقيق في حالات الجرائم المتلبّس بها ، وكذلك تنفيذ الإنابة القضائية وتعليمات النيابة، وتحرير المحاضر المختلفة، وكل هذا يتمّ تحت سلطة ورقابة النيابة.

كما أن للشرطة دوراً ولو ضيقاً في مجال (الحكم) من حيث إصدار الغرامات في مخالفات معيّنة كمخالفات المرور أو مخالفات البناء والطريق العمومي وحماية البيئة والنظافة العامة والسكينة العامة ... الخ. وعند القيام بمهامهم يحرص ضباط الشرطة القضائية بشدّة على:

- العمل دائماً تحت إمرة النيابة وطبقاً لأوامرها ، واحترام التعليمات بما يستوجبه القانون
- ضرورة احترام حقوق الأفراد والحريات العامة ، وعدم التعسف في استعمال السلطة
- التقيد بالعمل في إطار القانون ، لا غير .
- والملاحظ أن الوظيفة القضائية لهيئة الشرطة تختلف من بلد لآخر، فقد تتوسّع في بلد كما تضيق في بلد آخر طبقاً لما يحدّده القانون، إلا أنها تتميز بطبيعة خاصة وهي:
- أن هذه الوظيفة عادة ما تبدأ إلا بعد وقوع الجريمة وهي ذات طبيعة قمعية تهدف لضبط الجرائم تمهيداً لإنزال العقاب بمرتكبيها .

- أن ضباط الشرطة القضائية يتبعون للسلطة القضائية ويخضعون لإشرافها فيما يخص اختصاصهم.

- أن إلحاق صفة الضبط القضائي وسلطاته لا تكون إلا بقانون، لما في هذه السلطات من تعرّض للحريات الفردية[9].

ج - الوظيفة الاجتماعية

المقصود بالوظيفة الاجتماعية للشرطة هو مجمل الأنشطة والمهام التي تُؤدّى في إطار تنفيذ المهام الرئيسية ، ولكن بوصفها وقائية وتوعوية نحو المجتمع والأفراد ، لتحسينهم ومساعدتهم في مواجهة مخاطر الجريمة والسلوكيات غير السويّة ومختلف الاختلال الذي يعترض التوازن المجتمعي [10].

وهكذا نلاحظ كيف ألقى المجتمع الحديث على عاتق الشرطة عبئا جديدا هو الإسهام في حماية أخلاق الشعب ورعاية سلوكه الاجتماعي، إلى جانب عبء توفير الأمن و الطمأنينة، سعيا لتحقيق التناغم و التكامل بين أدوات الضبط الاجتماعي. فالشرطة - اليوم - لا تكافح الجريمة فقط بعد وقوعها ، بل تشارك مشاركة فعالة في البحث عن مسببات هذه الجريمة بوصفها مشكلة اجتماعية لإيجاد الحلول لها ، وهذا بتضافر جهودها مع جهود هيئات أخرى في الدولة مثل إدارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الدينية والمؤسسات التربوية والتعليمية والرياضية وجمعيات المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام ، وحتى الجمعيات السياسية ، وسبيل الشرطة في ذلك هو إثارة انتباه المجتمع للمشاكل التي تواجهه ، والمساهمة الفعّالة في التعاون مع هذا المجتمع للقضاء على مثل هذه المشاكل والمظاهر السلبية [11].

إن وظيفة الشرطة التقليدية و واجبها هي منع الجريمة، واكتشافها، والقبض على مرتكبيها ، و تنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، و المحافظة على الأمن العام و الآداب ، لذلك فإن أهم الواجبات الوظيفية للشرطة هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، و لكي تؤدي هذه المؤسسة الأمنية واجباتها المهنية لا بد أن تكون مقبولة لدى المجتمع حتى تظفر بمساعدته ، لأنه ربما لن تكون مقبولة و هي تنفذ القوانين التي تتعارض مع بعض أهواء و رغبات أفراد المجتمع، ولكن ستتغير الصورة إذا أدخلت هذه المؤسسة الأمنية بعض الإصلاحات على الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها، لذلك نرى أنه من الضروري الخروج عن نطاقها التقليدي و الدخول في الخدمات الاجتماعية حتى تقترب بها أكثر إلى مكونات المجتمع ، لأنه و أمام هذه المسؤولية الكبيرة تجد أن الشرطة بمفردها حتما عاجزة إلى حد ما عن تحقيق رسالتها لأنها محدودة العدد بالنسبة لأفراد المجتمع ... ومن هنا بات لزاما على الشرطة أن تعمل

على توطيد الدور الاجتماعي لها من خلال بناء جسور الثقة والتعاون بينها وبين الجمهور فهي لا تستطيع - وحدها وإن وكانت هي الجهاز المتصل اتصالاً مباشراً بأنواع السلوك المنحرف - أن تقي المجتمع من الجريمة، وتحقق له الأمن بدون تلك الثقة للمشاركة في تحمل المسؤولية الأمنية بمفهومها العام .

و عليه فإذا كانت مسألة تحقيق الأمن و العمل على استتبابه تقع في الأساس على عاتق جهاز الشرطة بالدرجة الأولى كمؤسسة أمنية في المجتمع على اعتبار أنه وظيفتها الأساسية ، فإن توفير الأمن يبقى مسؤولية كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية وكل أفراد المجتمع، لذلك من الضروري وجود علاقة قوية و متينة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع لمنع الانحراف والجريمة والمشاركة سوياً في مكافحتها .

لذلك نجد اليوم المؤسسات الأمنية و على رأسها جهاز الشرطة تقدم بعض الخدمات الاجتماعية التي ترتبط بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً و منها على سبيل المثال ، المشاركة في حماية الآداب العامة، حيث تقوم الشرطة بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية بحماية الآداب حتى قبل وقوع أي جريمة، إضافة إلى مراقبة المواقع التي تمارس فيها الرذيلة و الفساد الأخلاقي ، ناهيك عن حماية الأحداث من الانحراف و ذلك بالتدخل في بعض الحالات التي تسبب انزلاق الحدث نحو الجريمة .

بالإضافة إلى تقديم خدمات إنسانية متعددة ، فهناك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأمنية خدمة للمواطنين، فهناك المجالات الخيرية المتعددة ، إذ يمكن أن يكون لها دور في التدخل في حالة الكوارث والنكبات ليس بالمساعدة فقط ولكن بالإسعاف وتقديم الخدمات والعون ، زيادة على ذلك إقامة أيام دراسية و أبواب مفتوحة وتقديم الدور التوعوي بالإضافة إلى كسر الحاجز بين المواطنين و رجال الأمن ، دون أن ننسى المساهمة بإدارة دوريات الأمن بمختلف مناطق الوطن و المشاركة في الحملات الأمنية التي تجعل المواطن أكثر شعوراً بالأمن و الاستقرار و الطمأنينة و راحة البال ، فنشاهد اليوم و لله الحمد الحملات الأمنية التوعوية الشاملة، من أسبوع المرور ويوم الشرطة العربية، واليوم العالمي للمخدرات، و يوم وطني للشرطة، كل هذه الحملات الإعلامية الهادفة تصب إلى توعية وتبصير

المجتمع ومؤسساته إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأمنية، وبالتالي تخرج هذه المؤسسات الأمنية عن نطاقها التقليدي وتدخل في دائرة الضوء التي تقربها إلى كافة أفراد المجتمع .

الملاحظ في هذا السياق ، أن الشرطة العربية بصورة عامة غنية بهذه التجارب، حيث خروج كثير من قوات الشرطة العربية إن لم نقل كلها من محيط واجباتها التقليدية إلى رحاب مجالات اجتماعية في إغاثة المريض وذوي الحاجة وفي حالات الطوارئ و رغم ذلك تبقى الشرطة مطالبة بالقيام بمزيد من الخدمات التي تقدم لعموم أفراد المجتمع ومؤسساته وتدعم ذلك بالمحاضرات والمشاركة الأمنية العلمية ، حتى تكسب مؤسسة الشرطة أفراد المجتمع ثقنها وتدفعهم طواعية للمشاركة معها في رسالتها الأمنية.

لقد أكدت العديد من دراسات الأمنية الحديثة أن أهمية الشراكة بين الشرطة و المجتمع ازدادت بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة كنظام امني والبناء الاجتماعي ، مذكرة أن الشرطة تقوم على العديد من الأسس و لعل أبرزها هو مشاركة جميع أفراد المجتمع في مهامها الأمنية ، معتبرة أن أداء الشرطة يقاس بمقدار حجم مشاركة الجمهور ومقدار خفض الخوف من الجريمة وعدد ضحاياها وكذلك بتحسين ظروف الحياة وانخفاض المشكلات الاجتماعية مشيرة إلى أنها تقوم على الاتصال الدائم بالجمهور، وتهدف إلى حل المشكلات بالمجتمع وتحسين العلاقة كما أن التغير الوظيفي الذي تقوم به الشرطة اليوم يعتبر تغيرا بناء وصادقا وعادة ما يكون مجال تأثيرها مباشراً على المشاركين في الميدان وتكون الاستجابة لأعمالهم سريعة .

قد درج المشتغلين في مجال العلوم الأمنية على استعمال تعبير شرطة المجتمع أو كما يطلق عليه أشقاؤنا في دول الخليج العربي الشرطة المجتمعية[12] و نسميها في الجزائر الشرطة الجوارية و هو التعبير الأكثر تداولاً لأنه لفظ استعمال في أكثر من تعريف وقد يعكس ذلك رغبة عند من يستعملونه فيما يريدون سيادة قيم معينة في العمل الشرطيو الشرطة المجتمعية عبارة عن عمل الشرطة مع المجتمع لمعالجة المشكلات التي قد تؤدي على الجريمة[13].

تعد شرطة المجتمع أو الشرطة المجتمعية مفهوماً جديداً للعمل الشرطي التقليدي، الذي يسبق الحدث الأمني القائم على المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع الذي يبقى المستفيد الأول و الأخير من خدمات الشرطة و مختلف الأجهزة الأمنية بصفة عامة ، و عليه فشرطة المجتمع هي فلسفة تنظيمية و استراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بمفهوم شامل وجهد طوعي نابع عن إرادة صادقة.. من خلال بناء هذه الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي تتناسب وحجم التطورات الشاملة التي تشهدها الجزائر و ما يتطلبه ذلك من توفير رؤية أمنية جديدة تواكب معطيات التغيرات والتحديات المفترضة أو المحتمل وقوعها.

هذه الاستراتيجية تقوم في الأساس على شراكة جهاز الشرطة مع المجتمع ، هذه الشراكة التي تعتبر في نظرنا أسلوباً عصرياً جديداً يمكن أن يسهم في بناء جسور الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، ووضع المواطن والمقيم ومختلف مؤسسات الدولة و المجتمع المدني جنباً إلى جنب أمام مسؤولياتهم وواجباتهم في توظيف كل القدرات و الإمكانيات للتصدي للجريمة بظروفها ومتغيراتها ومواجهة مختلف المشكلات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ، فالشرطة المجتمعية إذن عنصر هام في المنظومة الأمنية التي تحتاج من كافة المؤسسات إلى تفعيلها والعمل على نشرها.....

2.1. أسباب نفور أفراد المجتمع من الأجهزة الأمنية

للأسف الشديد نجد في الكثير من البلدان النامية عموماً و البلاد العربية على وجه الخصوص أن الكثير من أفراد المجتمع لازال يأخذ فكرة خاطئة عن بعض المؤسسات الأمنية - وخاصة الشرطة - على أنها أداة قمع و ترهيب للمجتمع، و أصبحت هذه الفكرة تتوارثها الأجيال، فتسببت بشكل كبير في توسيع الهوة و تعميقها بين أفراد المجتمع و مختلف المؤسسات الأمنية و على رأسها مؤسسة الشرطة.

إذ هناك من فسر ذلك بوجود تعارض مصالح بعض المواطنين مع مقتضيات الواجب للشرطة، فرجل الشرطة كثيراً ما كان يشكل سداً نفسياً أمام رغبات بعض المواطنين التي قد تتعارض مع مصالح المجتمع، لذلك

يشعر المواطن أن الشرطة تقف سداً أو حاجزا ضد تحقيق رغباته غير المشروعة، وهذا يشكل حاجزاً نفسياً بينه وبين الشرطة .
و هناك من يرى أن طبيعة وظيفة جهاز الشرطة في الدول المتقدمة تتمثل في منع الجريمة والوقاية منها، أما في الدول النامية فهي أداة للتغيير الاجتماعي والتنمية، وهذا ما يجعل مجالات الاحتكاك أكثر، و بالتالي تزداد العلاقات مع المواطنين تعكيراً.

فالوظيفة التي تقوم بها المؤسسات الأمنية هي تطبيق القانون، و التي هي بمثابة قيود على حريات الأفراد، بالتالي فإن هناك شعوراً بالكراهية نوعاً ما سيتولد لدى أفراد المجتمع ضد رجال الأمن ، و هذا ما حدث بالفعل لما استخدمت أجهزة الشرطة في بعض الفترات كوسيلة لتقييد حرية المواطنين و قمعهم ، حتى أنه أصبحت رؤية بعض أفراد الشرطة يولد الشعور بالعدائية، و قد ارتبطت صورة الشرطي لدى المواطن بصورة الرجل المستبد في كبت الحريات و قمع الناس.

كما أن المواقف التي تحدث يوميا و باستمرار بين أفراد المجتمع وأفراد المؤسسات الأمنية غالباً ما تكون غير سارة بالنسبة لأفراد المجتمع، كونهم يوقعون الجزاء عليهم لمخالفاتهم وخاصة شرطة المرور .

كما أن تضامن رجال المؤسسات الأمنية مع بعضهم البعض لاتخاذ كل الإجراءات القانونية للقبض على المتهمين من أفراد المجتمع ، يجعل ذلك التضامن ذا أثر سلبي لدى أفراد المجتمع في مواجهة أفراد المؤسسات الأمنية بصفة عامة و على رأسها مؤسسة الشرطة و هذا يعكس إظهاراً كاملاً لسلطة رجل الشرطة وفي نفس الوقت يقوي عنصر التضامن مع زملائه الآخرين لمواجهة ذلك التحدي ، بإضافة إلى عدم اقتناع بعض أفراد المجتمع بأهمية التعاون مع رجال المؤسسات الأمنية، فتدخل رجال الأمن في بعض الحالات التي تخص السلوك العام كالتدخل في أماكن اللهو والتجمعات حيث يعتمد المنحرفون الإساءة لهم.

2. آليات إشراك أفراد المجتمع في الوظيفة الأمنية و تحديات ذلك

تقوم السياسات الأمنية الحديثة على تحمل كافة فئات المجتمع مسؤولية الأمن بصورة مباشرة وعلى تكوين مشاركة فعلية كاملة في المسؤولية بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية من خلال تحديد المشكلات الأمنية و سبل الوقاية منها و آليات مكافحتها ، إذن فهي تجنيد لجميع طاقات

المجتمع بما يمكن أن يطلق عليه الحس الأمني الذي يزود الفرد بالأهداف الأمنية والمصالح المشتركة التي ينبغي الحفاظ عليها . فالشرطة بهذا المفهوم هي جهاز يسعى إلى تعزيز الجهود الرامية لمكافحة الجريمة و تكوين نوع من الرضا لدى المواطنين عن الخدمات الأمنية بصفة عامة وبخفض الخوف من الجريمة وحل المشكلات المحلية وخفض معدلات الجريمة و زيادة رضا أفراد الشرطة عن عملهم و نشير هنا إلى أن هنالك العديد من الأهداف المتوخاة من تطبيق مفهوم الشراكة بين الشرطة و المجتمع أو ما يطلق عليه في العلوم الأمنية بمصطلح الشرطة المجتمعية ، نذكر منها ، العمل على تطوير العمل الاجتماعي و الإنساني في جهاز الشرطة بما يساهم في تحقيق التقارب بين جميع أفراد مؤسسة الشرطة من جهة و من ثم تحسين العلاقة التبادلية بين الشرطة و المجتمع من جهة ثانية ، بالإضافة إلى تفعيل الدور الوقائي وسط المجتمع من خلال تبني مفهوم " الوقاية خير من العلاج " الذي لا يتحقق إلا من خلال إشراك المجتمع بكل فئاته في هذه المسؤولية، و إزالة الحاجز النفسي لدى المواطنين في التعامل مع الشرطة ..، ناهيك عن إيجاد حلول موضوعية وعملية للمشكلات الاجتماعية والأسرية من خلال دفع الجمهور للمشاركة في تقويم السلوكيات الخاطئة ، بصفة عامة تطوير آليات العمل التطوعي في المجال الأمني .

1.2. آليات تفعيل دور أفراد المجتمع في القيام بالوظيفة الأمنية

نعلم جميعاً أن معظم الدول والأنظمة تسعى اليوم إلى تحقيق مزيد من مظاهر الأمن الشامل في بنيتها الوطنية والاجتماعية، وفي علاقات الناس بعضهم ببعض، تقادياً لما قد يطرأ من مفاجآت قد تخل بأمنها واستقرارها، وتؤثر في حاضرها ومستقبلها. ولكل نظام أسلوب ومنهج فيما يسعى إلى تحقيقه.. وقد فرض مصطلح الشرطة المجتمعية أو الشرطة الجوارية في الفترة الأخيرة نفسه باعتباره أسلوباً ناجحاً لمواجهة الجريمة بكل أشكالها ، و لكون هذا المفهوم هو القادر على تحقيق الأمن بمفهومه الحديث وبكل أبعاده المختلفة لأنه يعنى بتفجير طاقات الأفراد واستنفار قدراتهم لتحقيق الأمن بحيث يشارك فيه الجميع وتتضافر فيه الجهود لتصبح مسؤوليه تحقيق الأمن مسؤولية وطنية يكون فيها شعار الأمن مسؤولية الجميع واقعاً معاشاً .

إن هذا التعاون الأمني بين الشرطة والمجتمع، لا بد أن يؤثر ليتم عبر آليات قانونية يعمل الجميع بموجبها، فهناك الكثير من الدول من قطعت أشواطاً كبيرة في مجال دمج جهود المجتمع وتعاونونه لصالح أعمال الشرطة و في أدبيات الشرطة في الدول التي تنفذ هذه الفكرة السامية، هنالك تأكيدات تشير إلى أن مستوى فعالية وتنظيم شرطة المجتمع، يحدد فعالية نتائجها. وحينما تعمل أجهزة الشرطة على دمج جهود المواطنين مع جهود أفراد الشرطة والاستفادة منهم ضمن إطار واضح، تحكمه فلسفة أمنية محددة المعالم لها إستراتيجية معتمدة وممولة ولها أهداف محددة وإجراءات عمل مرنة وخطط مستمرة فإن التوفيق والنجاح سوف يكون حتما حليفها .

و عليه فالشرطة المجتمعية ليست إلا عملاً تعاونياً منظماً تشترك فيه أطراف من السكان أفراداً ومؤسسات، مع أقسام وإدارات الشرط في مدنها وأحيائهم السكنية، لتحقيق مستويات أفضل في مجال الأمن، و من الأولويات في الشأن الأمني، أن يسهم المجتمع مباشرة في تحديد المشكلات الأمنية، ثم المساهمة بالعمل على تقديم الحلول لها ففي إطار هذه العلاقة يصبح الأمن معززاً و قوياً .

و ما يحدد الفرق بين جهاز شرطة وآخر، في تحقيق مستويات محترمة من الأمن، هو مدى ما يتحقق لهذه الشرطة أو تلك، من قيادات قادرة على إدراك أبعاد الأمن، وما يتطلب تحقيقه من مفاهيم فلسفة الأمن، التي يجب أن تختلف معطياتها من بيئة إلى أخرى ، فلا يمكن أن يتحقق الأمن في مدينة مزدحمة بالسكان، بنفس الأساليب التي يتحقق بها في القرى والضواحي، أو أيضاً في بيئات أخرى مختلفة، و في ذلك، تبرز الفروق في وعي وكفاءات القائمين على وضع وتنفيذ خطط الأمن ، كما أن فن قيادة الرجال والتأثير فيهم ، ومهارة التعامل مع المجتمع، والمقدرة على حسن تسخير الموارد وتوازن استخدامها في خدمة الأمن، عناصر مهمة لمضاعفة نتائج أي جهود أمنية .

إنه حين يتم دمج جهود أفراد المجتمع في منظومة الشرطة، فإن ذلك يستوجب تغيير طبيعة الأعمال الميدانية للشرطة ، و أعمال القيادة والسيطرة ، لأن هذا النوع من التعاون الاجتماعي الأمني لا شك أنه يعتمد أولاً وقبل كل شيء على السرعة في البلاغات، و كذلك دقة

المعلومات و وضوحها أيضاً حتى تصبح تصورات القائمين على توجيه الأمن أقرب إلى الواقع وكلما كانت أدوار المواطنين نشطة ومتفاعلة كلما عمت الفائدة وانتشر الإحساس بأن الأمن مسؤولية الجميع وعبر شرطة المجتمع تصبح حراسة المناطق والسهر عليها واليقظة فيها وتحليل أوضاعها وكشف المشتبه فيها شأن يهم الجميع مما سوف يوجد عامل ردع قوي في وجه مخالف النظام ، الأمر الذي يزيد من أمن المجتمع وتماسك أبنائه .

و رغم تأثير المعطيات العاطفية والفلسفية لإثارة اهتمام المواطنين وكسب ودهم بالتالي تعاونهم وتفهمهم لأدوار الشرطة في حماية المجتمعات وما تحتاجه من تعاون الجميع إلا أن ذلك كله يبقى في نظرنا غير كافي ما لم تحول العملية التعاونية إلى ما يشبه التنظيم المؤسسي القائم على فلسفة أمن خاص للتكافل الاجتماعي الأمني عبر خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى و التي كلها لا بد لها أن تنطلق من آليات عمل واضحة وفيها وصف دقيق لطبيعة الأنشطة ومجالات التعاون المطلوبة من المواطنين وذلك كله طبقاً لقوانين ولوائح تنفيذية .

هنالك الكثير من التجارب والدروس المستفادة في مجالات الشرطة المجتمعية يمكن أن تستفيد منها الأجهزة الأمنية إن هي قررت العمل عبر هذا المفهوم و التي لا بد لها أن تنطلق من محاور أساسية متكاملة هي على النحو التالي :

فالمحور الأول هو مجالات التوعية الشاملة و المدروسة للمجتمع كله (مواطنين و رجال الأمن) عن مفهوم الوظيفة الأمنية و الأمن و الأدوار المطلوبة من المجتمع، بشرط أن تتم هذه التوعية عبر برامج مكثفة ومستمرة.و على مستويات عديدة و مختلفة .

المحور الثاني فهو خاص بأفراد المجتمع —دون رجال الأمن- القادرين على التطوع بوقتهم وجهودهم للتعاون بأشكاله المطلوبة والمتاحة ، و يتم تدريب المتطوعين و توجيههم عبر برامج وندوات ودورات مستمرة و عبر تزويدهم كذلك بالمعلومات و في بعض الحالات يزودون بوسائل لها علاقة بشؤون الأمن مثل وسائل الاتصال أو الإنذار المبكر .

المحور الثالث يوجه لتدريب رجال الأمن ليتمكنوا من فهم و تطبيق آليات هذا التعاون بكفاءة عالية واحترافية فالتعاون مع المواطن المتطوع لتنفيذ

مسؤوليات أمنية عملية تختلف في فلسفتها كثيراً عن التعاون الرسمي بين رجال الشرطة مع بعضهم البعض .

2.2. معوقات مساهمة أفراد المجتمع في الوظيفة الأمنية

نشير في هذا السياق إلى أن عملية التحول من في نظرة أفراد المجتمع لرجال الأمن و من ثم المساهمة في الوظيفة الأمنية سوف يلقي الكثير من المعوقات و الصعاب كما سوف لن تسلم هذه العملية من الانتقادات التي لا يمكن التغاضي عنها، و تكمن هذه المعوقات في نوعين النوع الأول يأتي من جانب الشرطة و النوع الثاني هو من جانب المجتمع .

فقد أكدت تقريبا كل الدراسات الأمنية أن آليات خلق نوع من الشراكة الفعالة بين الشرطة و المجتمع ، تختلف حسب ثقافة كل مجتمع و ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية و يمكننا تقسيم تلك الآليات إلى آليات خاصة بالمجتمع وآليات خاصة بجهاز الشرطة.

فبالنسبة للآليات الخاصة بالمجتمع فهي تلك التي يسهم بها المجتمع من خلال إشراك أفراد المجتمع من غير الشرطة في عملية منع الجريمة و مكافحتها ، و منها كذلك العمل على نشر الثقافة الأمنية والتي تهتم بنشر الوعي الأمني و ما هي وسائل تحقيقه ودعم الجمعيات النشطة في المجال الأمني .

أما فيما يتعلق بالآليات الخاصة بجهاز الشرطة فإنها تتعلق بالفجوة في الأداء بين النظامين والاعتراف بالحاجة للتغيير و إيجاد المناخ المناسب و العمل على تشخيص المشكلة و السعي للتعرف على استراتيجيات بديلة تتجه في الأساس نحو سياسة كفيلة بتحقيق كفاءة أكثر و فاعلية أعلى في مكافحة الجريمة .

إن بناء جهاز شرطة يعمل وفقا لهذا المفهوم يتطلب الكثير من التغيرات التيلا تقتصر على إعادة هيكلة الجهاز فقط بل التغيير في الإجراءات و السياسات الشرطية أيضا لذلك فإن التغيير سيواجه بالكثير من الانتقادات والمعوقات لذا لا يجب صرف النظر عنها لأنها سوف تؤثر حتما على النجاح في تطبيق الفلسفة الجديدة .

لبأس هنا من الإشارة و لو بصورة موجزة لأبرز المعوقات التي من شأنها أن تحول دون خلق جهاز شرطة وفقا لهذا المفهوم و التي هي

معوقات صادرة من الجانبين ، الشرطة من جهة و الجمهور أو المجتمع من جهة أخرى.

بالنسبة للمعوقات التي تصدر من جهاز الشرطة فتتمثل في غياب الهدف المشترك والاختلاف في اللوائح و التنظيمات حيث انه من ضمن أهداف جهاز الشرطة كسب رضا الجمهور إلا أن الممارسات العملية عكس ذلك كما أن الاختلاف والازدواج في الأوامر يؤدي إلى خلل في الأداء .
و كذلك ضعف عملية الاتصال و المركزية في اتخاذ القرار التي تفقد جهاز الشرطة احد شعاراته مع تدني المعنويات لرجال الشرطة فهو من أكثر الموظفين عرضه للضغوط الاجتماعية و العملية و عدم وضوح الوعي لدى أفراد الجهاز و عدم فهمهم للفكرة و شعورهم بأن هذا سوف ينقلهم من رجال شرطة إلى موظفي شئون اجتماعية ، و هناك كذلك التغيرات التنظيمية والخوف من فقدان السيطرة و الخوف من المجهول حيث أن رجال الشرطة يحبون الاحتفاظ بالصلاحيات و السيطرة على المجال الأمني و لا يفضلون على الإطلاق الاختلاط بعملهم مع المدنيين وخاصة في العمل الأمني .

أما فيما يتعلق بالمعوقات التي تحدث من جانب الجمهور نجد أنها تتمثل في تعارض المصالح لشئون بعض أفراد الجمهور حيث أن هذا التحول سوف يؤدي إلى تعارض مع مصالح البعض والشعور بعدم المصادقية وهذا ناتج عن احتفاظ الجمهور بالتجارب السابقة مع الجهاز وتفكيك البنية الاجتماعية وذلك نتيجة للتغيرات السريعة والمفاجئة التي تمر بها المنطقة مما أدى إلى وجود خلل في أنظمة المجتمع فأوجد ظاهرة إغراق اجتماعي وهدد بشيوع الجريمة وذلك سوف يعطل نظام الشرطة المجتمعية.

3.2. التوصيات :

على ضوء ما سبق ذكره من مشاكل و معوقات قد تحول دون تحقيق الأمن و الاستقرار داخل المجتمع لصالح هذا المجتمع باعتباره المستفيد الأول و الأخير من ذلك ، لابد من طرح بعض التوصيات التي نراها ضرورية لإشراك جميع أفراد المجتمع من رجال الأمن و مواطنين في الوظيفة الأمنية ، مع التركيز على المواطنين نظرا للدور الكبير الذي

يمكنهم لعبه لتحقيق الأمن و الأمان الذي يبقى نعمة لا يعي قيمتها إلا من يفقدها ، و على العموم يمكن إيجاز هذه التوصيات في الآتي :

- ضرورة إدخال إصلاحات عميقة على أجهزة الأمن بما يتوافق مع تطلعات المجتمع حتى تكون تلك الإصلاحات مقبولة ، و يجب أيضا أن تكون مؤطرة قانونا ، و نشير هنا إلى التجربة الجزائرية أين حمل المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالأمن الوطني، رقم 10 - 322 مؤرخ في 22 ديسمبر 2010 [14] ، العديد من الإصلاحات في سلك الشرطة الجزائرية تبرز الرؤية الجديدة للسياسة الشرطية في الجزائر ، حيث خصص المشرع الجزائري باب كامل لحقوق و واجبات رجل الشرطة ، حيث أوجب على كل موظف شرطة أثناء ممارسة وظائفه الالتزام بطاعة مسؤوليه، و يجب عليهم، مهما كانت رتبهم في السلم الإداري، أن يؤديوا كل المهام المرتبطة بالمناصب التي يشغلونها، في إطار احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، كما أنهم معفيون من أيّ المسؤوليات المترتبة عن المسؤولية الإدارية الخاصة بمروؤوسهم ، وعلى موظفي الشرطة واجب و التزام التدخل بمبادرة خاصة منهم قصد تقديم العون لأي شخص معرض للخطر أو قمع أي عمل من شأنه أن يخل بالنظام العام. ولا تسقط هذه الواجبات بعد أدائهم الساعات العادية للعمل، كما يجب على موظفي الشرطة أن يستجيبوا لأي تسخير قانوني يوجه إليهم. ويعد موظف الشرطة في حالة خدمة في جميع الحالات التي يتدخل فيها خارج الساعات العادية للخدمة، سواء بمبادرة خاصة منه أو بناء على تسخير قانوني. ويتعين على موظفي الشرطة ارتداء الزي الرسمي أثناء ممارسة مهامهم إلا بإعفاء صريح من السلطة السُّلمية، ويخسون لهذا الغرض، حسب رتبهم ووظائفهم بكل الرموز التي تثبت صفتهم وتخولهم الصلاحيات القانونية كممثلين للسلطة والقوة العمومية[15].

كما فرض الانضباط في الفصل الثامن من ذات المرسوم و ذلك تحديدا من المادة 61 إلى المادة 66 ، إلزام موظفي الشرطة مهما كانت وضعيتهم القانونية الأساسية بالامتناع عن كل فعل يتنافى مع طبيعة وظائفهم، ويشكل كل تخل عن الواجبات المهنية أو مساس بالانضباط وكل خطأ أو مخالفة يرتكبها موظف الشرطة أثناء تأدية مهامه أو

بمناسبتها، خطأ مهنيا ويعرض مرتكبه لعقوبة تأديبية، دون الإخلال عند الاقتضاء بالمتابعات الجزائية[16].

ويتوقف تحديد العقوبة التأديبية المطبقة على موظف الشرطة على درجة جسامة الخطأ والشروط التي ارتكب فيها ومسؤولية موظف الشرطة المعني ونتائج الخطأ المترتبة على سير المصلحة وكذا الضرر الذي لحق بالمصلحة أو بمستعملي المرفق العام، كما تصنف العقوبات التأديبية التي يمكن تسليطها على موظفي الشرطة حسب جسامة الأخطاء المرتكبة،

- إدخال أسس التعامل و التفاعل مع أفراد المجتمع ضمن البرامج التدريبية لرجال الأمن ، إذ للوصول لأهداف ملموسة في المجال الأمني يتطلب تحضير برامج تدريبية ناجعة وكافية لرجل الأمن ، فغاية برامج التدريب الموجهة لرجل الأمن ترمي أساسا لتطوير قدراته وتغيير سلوكه على ثلاثة مستويات : التغيير فيالمعرفة والتغيير في المهارة والتغيير في الاتجاه ، بتلقي معارف أولية وقواعد قانونية وتنظيمية تخص ميدان العمل وتنفيذ المهام وتطبيق تقنيات الشرطة الخاصة واكتساب واستيعاب الصفات النفسية والشخصية المرتبطة بمهنة الشرطي. ومن أهم الصفات التي ينبغي توافرها في رجل الأمن : المعرفة العلمية والصفات النفسية – الاستعدادات والصفات الشخصية – الخصال والصفات الأخلاقية[17] .

- تشجيع منتسبي أجهزة الشرطة على مواصلة الدراسة و التكوين سواء العام أو الخاص لتحسين الأداء و رفع المستوى العلمي الذي يساعد على التكيف و فهم المحيط الخارجي (المجتمع) .

- فتح قنوات اتصال بين أجهزة الشرطة و المؤسسات التعليمية و التنقيفية من أجل تبادل وجهات النظر من خلال دعوة رجال الشرطة لزيارة المؤسسات التعليمية و كذلك العكس ، و ايضا تنظيم ندوات علمية مشتركة في كل منهما ، إذ على الشرطة أن تقوم بزيارة المدارس والمعاهد والجامعات وإلقاء المحاضرات والدروس والمساهمة في التنشئة الاجتماعية الصالحة للطلاب وتوعيتهم أمنياً وتوجيههم وارشادهم لوقايتهم من الانحراف[18].

- تبني سياسة الأبواب المفتوحة على الأجهزة الأمنية و دعوة المواطن لزيارتها ، و الوقوف على حقيقة الأدوار النبيلة التي تؤديها هذه الأجهزة

- ، مع اغتنام الفرصة لتوضيح حاجة هذه الأجهزة لهذا المواطن في تحقيق الأمن الذي يبقى مطلب الجميع .
- على الأسرة ان تقوم بتربية أبنائها وفق لأسس و مبادئ التربية الإسلامية وأن تقوم بتوجيههم وتوعيتهم أمنياً ومتابعتهم وحثهم على الابتعاد عن مواطن الجريمة .
- إدخال مقررات تربوية أمنية ، لتربية الأبناء على المشاركة الفاعلة مع رجال الشرطة .
- إبراز القيمة الدينية و الأخلاقية و كذلك الأثر الإيجابي للعمل إلى جانب الأجهزة الامنية من أجل تحقيق الامن و الأمان داخل المجتمع .
- التأكيد على أن شرطة المجتمع هي فلسفة تنظيمية واستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية في تحمل المسؤوليات الأمنية بمفهوم شامل وجهد طوعي نابع عن إرادة صادقة من خلال بناء هذه الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي تتناسب وحجم التطورات الشاملة التي نشهدها و ما يتطلبه ذلك من توفير رؤية أمنية جديدة تواكب معطيات التغيرات والتحديات المفترضة أو المحتمل وقوعها ، هذه الشراكة التي تعتبر في نظرنا أسلوبا عصريا جديدا يمكن أن يسهم في بناء جسور الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية.
- تحسيس المواطن بضرورة وقوفه جنبا إلى جنب مع مختلف مؤسسات الدولة و المجتمع المدني أمام مسؤولياتهم وواجباتهم في توظيف كل القدرات و الإمكانيات المتاحة لديهم للتصدي للجريمة بظروفها ومتغيراتها ومواجهة مختلف المشكلات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ، مع التأكيد على أن الشرطة المجتمعية هي مجرد عنصر مباشر في المنظومة الأمنية التي تحتاج من كافة المؤسسات إلى تفعيلها والعمل على نشرها.
- التأكيد على أن الشرطة جهاز يسعى إلى تعزيز و توحيد الجهود الرامية لمكافحة الجريمة و تكوين نوع من الرضا لدى المواطنين عن الخدمات الأمنية بصفة عامة وبخفض الخوف من الجريمة وحل المشكلات المحلية وخفض معدلات الجريمة و زيادة رضا أفراد الشرطة عن عملهم

- العمل على تطوير العمل الاجتماعي و الإنساني في جهاز الشرطة بما يساهم في تحقيق التقارب بين جميع أفراد مؤسسة الشرطة من جهة ومن ثم تحسين العلاقة التبادلية بين الشرطة والمجتمع من جهة ثانية .
- التركيز على الوقاية الوقائية ، التي توجّه نحو الفئات الاجتماعية المعرضة للوقوع في برائث الجريمة، والتي تكثّر الجريمة في أوساطها ، أو التركيز على الأنماط الإجرامية المرتفعة في المجتمع [19] .
- إزالة الحاجز النفسي لدى المواطنين في التعامل مع الشرطة و العمل على محو الفكرة السلبية السائدة، ناهيك عن إيجاد حلول موضوعية وعملية للمشكلات الاجتماعية والأسرية من خلال دفع الجمهور للمشاركة في تقويم السلوكيات الخاطئة.
- إعلام المواطنين عن طريق الخطوط الهاتفية و مختلف الوسائط التكنولوجية الحديثة (الأنترنت)، بمختلف التوجيهات القانونية، مع توفير المعلومات اللازمة بشأنها.
- ضرورة تحسين أساليب الاستقبال من خلال لباقة المستقبلين و قدرتهم على التوجيه الحسن و رحاب الاستقبال في الهياكل الأمنية.
- المساهمة مع الهيئات الإدارية، الهيئات القضائية، الجمعيات، الوزارات، في تحسيس المواطنين و تشجيعهم على محاربة الآفات الاجتماعية من خلال إحياء أيام دراسية إعلامية.
- الإحاطة الجوارية، و هي طريقة وقائية تسمح بمراقبة دائمة للتجمعات السكنية خاصة الأحياء ذات الكثافة السكانية .
- و بصفة عامة العمل على تطوير آليات العمل التطوعي في المجال الأمني.

الخلاصة

خلاصة القول :إن جوهر الوظيفة الأمنية للشرطة خدمة المواطن كما أن الشعور بالمسؤولية والوعي بأهمية دور المواطن في استقرار المجتمع هما الخطوة الهامة المتصلة بالعمل الأمني لسلامة المجتمع، فعلى المواطن دور كبير وهام في دعم ومساندة جهود الدولة ورجال الأمن للوقوف جنباً إلى جنب مع الذين ضحوا بأنفسهم وأرواحهم فداء لهذا الوطن عليه فإن قمة نجاح هذا التعاون تكون بتخطي هذه المعوقات .

و تتم كذلك حين يدرب المواطنون المتعاونون مع رجال الشرطة و الأمن بوجه عام ، تدريباً مشتركاً على إجراءات أمنية محددة، تضمن وحدة المفاهيم، وتمكن الجميع من القدرة على الوصف والتخاطب بأساليب اتصال معتمدة ومحددة، ناهيك عن واجب حرص إدارة الشرطة أن يكون تدخلها في إطار من احترام للحريات العامة وحقوق الإنسان حتى تُسهّل عملها وتنال ثقة وحبّ المواطنين لأن أمن كل شخص لا يمكن أن يكون إلا في الثقة في نظام جماعي يقوم بفرض وحماية محيط ومناخ آمن ومطمئن[20].

و في مجالات التدريب المشترك، لابد من ترشيد مقدرة المواطنين، لتقييم حالة الأمن بصفة عامة ، و التمييز و التنبؤ في حالات معينة، و بتراكم الخبرة عبر التدريب والإرشاد والتفويض للأدوار التعاونية، يتمكن المواطن من حسن تحليل واقعة معينة، واختيار الأسلوب الأمثل لسرعة إيصال المعلومة إلى الجهة الأمنية، و هكذا تتراكم إيجابيات الشرطة المجتمعية، عبر تعاظم أدوار المجتمع الأكثر إدراكاً، والأكثر تعاوناً مع الشرطة، لصالح الأمن العام والأمن الوطني.

التهميش :

[1]- الأستاذ الدكتور / محمود محمد عبد الله كسناوي - أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع (الأسرة والمؤسسات التعليمية) لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية - ندوة الأمن مسئولية الجميع (الشرطة المجتمعية) ، 1429 هـ .

[2]- د. منصور رحمانى - علم الإجرام والسياسة الجنائية - دار العلوم للنشر. عنابه - الجزائر 2006، ص6

[3]- اللواء محمود السباعي - إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، الشركة العربية للطباعة والنشر - القاهرة ، مصر 1963 ص 57

[4]- Van Holderbeke – la force publique à l'épreuve des violences urbaines –Revue Sciences Criminelles. France - 2000-3. juillet-sept.2000. Page 559.

[5]- الدكتور مختار حسين شبيلي- دور الشرطة في تحقيق الأمن الاجتماعي - بحث مقدم لمؤتمر الأمن الاجتماعي في المرجعية الإسلامية ، كلية الشريعة - جامعة آل البيت ، الأردن: 3 - 4 تموز 2012

[6]- الدكتور مختار حسين شبيلي ، المرجع السابق .

[7]- المرسوم التنفيذي رقم 92 - 72 ، مؤرخ في 31 - 10 - 1992 المتعلق بمهام وتنظيم المديرية العامة للأمن الوطني (غير منشور).

[8]- الدكتور / شبيلي مختار ، المرجع السابق .

- [9]- اللواء محمود السباعي - المرجع السابق ص 125 .
- [10]- الدكتور /شبيلي مختار ، المرجع السابق .
- [11]- المرجع نفسه .
- [12]- ظهر عمل الشرطة المجتمعية بصفة رسمية عام 1967م في تقرير اللجنة التي شكلها رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والخاصة بمكافحة الجريمة ، ولقد أوضح تقرير اللجنة الحاجة إلى دور نشط وملتزم للمواطن .
- ووفقاً لهذه الإنطلاقة تطور مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب مستحدث لعمل الشرطة وتم تطوير هذا المفهوم في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وانتشر بعد ذلك في كثير من دول العالم - أبو شامة عباس ، شرطة المجتمع ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 1419هـ ، ص 35 .
- [13]- البشري محمد الأمين - الشرطة المجتمعية مفهوماتها وتطبيقاتها العملية - ندوة الشرطة المجتمعية الاساليب والنماذج والتطبيقات العملية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1422هـ ، ص 185 .
- [14]- للاطلاع أكثر ، راجع المادة 06 إلى المادة 45 من المرسوم التنفيذي رقم 10 - 322 مؤرخ في 22 ديسمبر 2010 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين إلى الأسلاك الخاصة بالأمن الوطني، الجريدة الرسمية العدد 78 المؤرخة في 2010/12/26.
- [15]- راجع المادة 06 إلى المادة 45 من المرسوم التنفيذي رقم 10 - 322 .
- [16]- راجع المادة 61 إلى المادة 66 من المرسوم التنفيذي رقم 10 - 322 .
- [17]- د. مختار حسين شبيلي - صفات المحقق الجنائي - مجلة الشرطة ، العدد 70 - ديسمبر 2003 الجزائر، ص 27 و 28
- [18]- عدلي عصمت ، علم الاجتماع الأمني والأمن والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ن الاسكندرية ، 2001م ، ص 210 .
- [19]- د. عبد الله عبد العزيز اليوسف - الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض ، المملكة العربية السعودية 2006 . ص 63 .
- [20]- Les cahiers de la sécurité intérieure (I H E S I) - Ed ; doc . française - France 1991.p 8